امتناع تقديم لفس الخبر قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى
مفقود في تقديم معموله ذلك المعنى هو مجموع لفظة العامل المعمل مع قطعه
عنه وأعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدا بالفاعل قوله
تنبيه وربما خولف مقتضى هذين الشرطين ليجيء السابع وهي لفظة العامل
المعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي
قوله وخالد مجمل ساداتنا ه هذا صدر بيت مجزوء ه بالحق لا يحمد بالباطل
قوله كله لم اصنع هذا اخر بيت وهو ه فاصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع ه وقد تقدم الكلام عليه في حرف الجاف في كل قوله لعكاظ الي
اخره عكاظ بعين مهملة مضمومة في اوله وظاء معجمة في اخره قال صاحب
الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها في كل سنة
فيقيمون شهرا ويتناشدون ويتفاخرون فلما جاء الاسلام
هدم وقال صاحب القاموس هي سوق لصحار بين نخله والطايف كانت
تقوم هلال ذي القعدة وليستمر عشرين يوما يجتمع قبايل العرب يتحاكمون
اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى وحينئي يحتمل ان يكون بضم المثناة ه
التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من العشا بالقصر وهو
سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون العين المعجمة
ففتح الشين المعجمة من عشيه عشيانا قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون
قوي لان كلا من العاملين في البيت قوي لانه عامل قوله عمهم عمتهم الي
اخره لتقدم الكلام عليه في حتى قوله فان ثبتت رواية الرفع فهو من الموارد
من النوع الاول في الشرط وذلك يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى
الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر لو جد حتى على ما كان
فيه بهيئة حتى لوجد مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتدا مع امكان
اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت
رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام المجدد الثقة بثبوتها عنهم
مناسب وايضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك
وقد روي بالاوجه الثلاثة فوصفهم عمتهم بالتداء البيت واقول يصرح
ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى
صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة بيان
انه قد يظن ان التي من باب الحروف وليس منه قوله من ليسمع خل
اي يكن منه خيلة في وخلت التي خيلا وخيلة وخيلولة اي ظننته وفي
المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت واخواتها التي تدخل على الابتدا
والخبر وليقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبني اسر يقول
بالفتح على القياس قوله فيجا بمصدره مسندا الي فعل كون عام في مطلق

قلب والاصيل فيجا لفعل كون عام مسندا الي مصدر ذلك الفعل فادخل
الباء على ما حقه ان يدخل عليه الي وادخل الي على ما حقه ان يدخل عليه
الباء وفي الشرح في هذا الكلام قلب والصواب فيجا بمصدره مسندا
اليه فعل كون عام واقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب اولى من تقرير
ان يعبر بالصواب ليس بصواب الا على راي من رد القلب في الكلام او
على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب قوله ومنه على الاصح ولما ولا
ما مدين الاية قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ما
مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف
المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنها الذود واما ان السقي والذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم ويذودان عنها لتوهم ان الترحم
عليها ليس من جهة انها على الورود والناس على السقي بل من جهة انها
غنم ومسقيها ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا
لامن حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان عنها وكذا ساير الافعال
المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم ليس من جهة
صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما
وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنه الجمهور فاستحسنوا كلامهما
انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما
خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حاله واحتاج مع تقدير
المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا
تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب
المفتاح نظر الى ان المفعول هو العام المضافة اليها والمواشي المضافة اليهم
فكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى
وهذا اذا دقق نظرا واضح معنى انتهى قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه
فيحصل الجزم لوجوده تقديرا نحو هذا الذي بعث الله رسولا وفي الشرح
فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله
فاذا لم يذكر حينئذ جزما بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد
سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى او لم يوجد

Copyright © King Saud University